

تاريخ القبول: 2020/08/20

تاريخ الإرسال: 2019/06/18

أثر التكامل الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة**الإيموا، السيماك والكوميسا****(The Impact of Economic Integration on Foreign Direct Investment: the Case Study of UEMOA, CEMAC and COMESA)**لطيفة بن يوب^{1*} خديجة خرافي²¹ جامعة سيدي بلعباس، (الجزائر) latifasanaa@yahoo.fr² جامعة سيدي بلعباس، (الجزائر) kharafikhadidja@gmail.com**المخلص:**

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر التكامل الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر، لكلٍ من الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا (الإيموا)، الاتحاد النقدي لوسط إفريقيا (السيماك)، والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)، ولتحقيق هذا الهدف نقوم بتحليل العلاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد كمتغير تابع، والتجارة البينية كمتغير مستقل، وباستخدام طرق قياسية تعتمد على اختبار التكامل المشترك من سنة 1995 إلى غاية 2017، وتشير النتائج التجريبية إلى وجود درجة عالية من الحركة المشتركة بين المتغيرات، مما يدلّ على أنّ التكامل الاقتصادي يؤثر إيجاباً على الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويلة فقط.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، التكتلات الإقليمية بإفريقيا، التكامل المشترك.

***المؤلف المرسل**

Abstract:

The purpose of this study is to measure the impact of Economic Integration on Foreign Direct Investment for The West African Monetary and Economic Union, Central African Economic and Monetary Community, and The Common Market for Eastern and Southern Africa, towards this goal we analyze the long-term relationship among Foreign Direct Investment inflows as a dependent variable and Intra- trade as a independent variable using econometric methods such as the Cointegration Approach during the period 1995-2017, Our empirical results show a high degree of co-movement among these variables, which confirms that Economic Integration have a positive impact on Foreign Direct Investment in the long term only.

Key words: Economic Integration, Foreign Direct Investment, Regional Communities in Africa, Cointegration test.

المقدمة:

أصبح الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة، يشهد اتجاهاً متزايداً و متسارعاً نحو التكامل والترابط و تشكيل تكتلاتٍ اقتصاديةٍ إقليميةٍ، تزيد من القدرات التنافسية للدول الأعضاء؛ و لذلك لم يعد بمقدور الدول النامية، بما فيها الدول الإفريقية المعنية بهذه الدراسة، المواجهة منعزلة؛ ومن هنا عملت دول الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا المعروفة بالايماوا، والاتحاد النقدي لوسط إفريقيا، والذي يدعى بالسيماك، والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا، التي تعرف بالكوميسا، على اتّخاذ خطواتٍ ملموسة نحو تدعيم التنسيق في السياسات الاقتصادية فيما بينها، وذلك من أجل تحقيق عدّة أهدافٍ، أهمّها زيادة فرص العمل والرفع من معدّلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء، بالإضافة إلى خلق ظروفٍ أفضل لتدفّق الاستثمارات وجذبها إلى مختلف القطاعات الاقتصادية. ولذا تسعى هذه الدارسة للإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو أثر التكامل الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول

الايماوا، السيماك والكوميسا؟.

وانطلاقاً من ذلك فإن دراستنا تقوم على الفرضية التالية:

➤ وجود تأثير إيجابي للتجارة البينية على الاستثمار الأجنبي المباشر

في كل من دول الإيموا، السيماك والكوميسا.

وفي سبيل التأكيد من مدى صحة فرضية الدراسة، سيتم الاعتماد على كل من المنهج الوصفي التحليلي من أجل استعراض الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، والمنهج الاستقرائي، من أجل استقراء واقع الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، من خلال جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بهم، وكذلك البحوث المتعلقة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى المنهج الكمي القياسي، من أجل الحصول على نتائج الدراسة القياسية في تحليل أثر التكامل الاقتصادي على الاستثمار.

وتسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على واقع التكامل الاقتصادي لكلٍ من الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا، الاتحاد النقدي لوسط إفريقيا، والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا؛
2. بيان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لكلٍ من الإيموا، السيماك، الكوميسا؛
3. توضيح أثر التجارة البينية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الإيموا، السيماك، والكوميسا.

ولقد أظهرت العديد من الدراسات وجود علاقة إيجابية بين التكامل الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أهمها دراسة (Magnus Blomstrim & Ari Kokko)⁽¹⁾، التي أوضحت الأثر الإيجابي للتكتلات الإقليمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بمقارنة ثلاثة نماذج، وهي منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا، والتكامل فيما بين بلدان الجنوب ميركوسور، و التكامل بين الشمال والجنوب (بعد انضمام المكسيك إلى NAFTA) خصوصاً إذا تزامنت مع التحرير الداخلي واستقرار الاقتصاد الكلي في البلدان الأعضاء. ودراسة (Francesca di Mauro)⁽²⁾، التي أكدت الأثر الإيجابي للتكامل الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى العلاقة التكاملية بين الصادرات و هذا الاستثمار.

وبينت دراسة (Florence Jaumotte) (3) ، لـ 71 دولة نامية خلال الفترة 1980-1999، أنّ الاتفاقيات التجارية الإقليمية تؤثر إيجابيا على الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال زيادة حجم السوق وعدد السكان المحليين، خاصة لدى الدول الأعضاء التي تتمتع باستقرار نسبي، وتوفر البنية التحتية والمواصلات اللازمة للاستثمار. وأظهرت دراسة (Ting Gao) (4) ، أنّ التكامل الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر و معدلات النمو الاقتصادي. ولقد أشارت دراسة (Amany Fakher) (5) ، إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتكامل الإقليمي في رابطة دول جنوب شرق آسيا، المعروفة اختصارا بالآسيان، خلال الفترة 1995-2008، وبالتالي فالتكامل الإقليمي يلعب دورا أساسيا في دعم المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر.

إنّ ما يميّز هذه الدراسة عن باقي الدراسات السابقة لها، هو تناولها لعينة مهمّة من التكتلات الإقليمية بإفريقيا، التي عملت على تعميق التكامل الاقتصادي فيما بينها منذ 1994، مما سمح بتطبيق الدراسة القياسية في نفس الفترة الزمنية، من سنة 1995 إلى غاية 2016، مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف إنجازات دول هذه التكتلات، خلال كامل فترة الدراسة، بما يمكّننا من الوصول إلى نتائج أكثر دقة وواقعية.

أولاً: الدراسة النظرية

شهدت إفريقيا العديد من تجارب التكتلات الاقتصادية، غير أنّ دراستنا سنقتصر على ثلاث تجارب فقط، ألا وهي الإيموا، السيماك و الكوميسا.

1. ماهية التكامل الاقتصادي

بدأ الاهتمام بموضوع التكامل الاقتصادي على يد كل من Meade، Viner، Myrdal، Tinbergen، Lipsey و Scitovsky، و بالطبع هناك عدد آخر من الاقتصاديين، إلا أنّ الصيغة الكاملة لنظرية التكامل الاقتصادي كانت على يد Bella Balassa سنة 1962م (6).

وتتعدّد المفاهيم الخاصة بمصطلح التكامل الاقتصادي، و بداية لا بد لنا أن نتعرف على مفهومه من الناحية اللغوية، ويمكن القول أن الأصل اللاتيني للكلمة هو *Integritas*، بمعنى التكميل أو التمام أو الكل التام، أما الفعل اللاتيني فهو *Integr* بمعنى يكمل، أو يجمع و يكمل لتكوين وحدة أكبر، أو ربط الأجزاء المنفصلة وتجميعها وإضافة بعضها إلى بعض لتكوين كلّ متكامل⁽⁷⁾.

كما نجد أنّ مصطلح التكامل الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية له عدّة مرادفات، مثل الاندماج الاقتصادي، التكتّل (*Groupement*)، التوحيد (*Unification*)، وكذا الاتّحاد (*Union*)، على الرغم من وجود بعض الفوارق اللغوية بين هذه المصطلحات.

أما من الناحية الاصطلاحية، فيعرّفه *Bella Balassa* على أنه: عملية وواقع، فهو عملية لأنه يشمل كافة الإجراءات التي تضع حداً لكلّ أسباب التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لدول متعدّدة، وهو واقع لأنه يمثّل تلك الحالة التي لا يبقى فيها أيّ تمييز بين هذه الوحدات⁽⁸⁾.
فمن خلال التكامل يمكن⁽⁹⁾:

- الاستفادة من اتّساع حجم السوق الناجم عن إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وانخفاض تكاليفه؛ الأمر الذي يترتّب عليه زيادة رفاهية المستهلكين؛
- إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين البلدان المتكاملة بصورة اقتصادية، بما يساعد على امتصاص الضغط الفائض، والتخفيف من حدّة النقص، و زيادة فرص العمل؛
- تحسين المركز التفاوضي للدول الأعضاء اتجاه العالم الخارجي؛
- التخصص، وتقسيم العمل وفقاً للمزايا النسبية التي تتمتع بها الدول المتكاملة؛
- زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء عن طريق تشجيعه للاستثمار خصوصاً في الآجال الطويل؛

➤ زيادة حجم و فرص الاستثمار الناجم عن التقليل من عدم اليقين سواء لدى المستثمرين أو المنتجين وكذا تحسين الفرص أمام الاستثمارات الأجنبية؛

➤ دعم المركز السياسي للدول المتكاملة بسبب تماثل وجهات نظرها ومواقفها السياسية.

وحتى يتم استيعاب منهجية التكامل الاقتصادي لابد من تسليط الضوء على أهم الأشكال العملية لهذا التكامل، فنجد⁽¹⁰⁾:

- ✓ **منطقة التجارة الحرة:** وهي تجمّع اقتصادي بين مجموعة من الدول، يتمّ فيه إلغاء كل الرسوم الجمركية والقيود الكميّة على التجارة بين الدول الأعضاء، على أن تبقى هذه القيود واردة على الدول غير الأعضاء.
- ✓ **الاتحاد الجمركي:** وهو تجمّع اقتصادي بين مجموعة من الدول، يتمّ بموجبه إزالة كافة الحواجز الجمركية في العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى توحيد الرسوم الجمركية إزاء العالم الخارجي.
- ✓ **السوق المشتركة:** وهي تجمّع اقتصادي بين مجموعة من الدول، يتمّ فيه إلغاء القيود على حركة عوامل الإنتاج من عمل ورأس المال.
- ✓ **الاتحاد الاقتصادي:** والذي يمكن اعتباره سوق مشتركة، مع درجة معيّنة من الموائمة في السياسات الاقتصادية.

✓ **التكامل الاقتصادي الشامل أو الاتحاد النقدي:** والذي يمثّل النمط التكاملّي الأرقى، حيث يؤدي إلى نوبان البنى الاقتصادية للدول الأعضاء في بنية واحدة، وذلك بإنشاء بنكٍ مركزيّ موحد، وعملةٍ موحّدة.

2. ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

جذب موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة اهتمام العديد من الكتاب و الباحثين الاقتصاديين، الذين عملوا جاهدين على تحديد مفاهيم واضحة و دقيقة لهذا النوع من الاستثمارات، إضافة إلى تحديد مختلف أشكاله و آثاره.

ويمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه قيام منشأة أو شركة ما بالاستثمار في مشاريع تقع خارج حدود وطنها الأم، وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشاريع⁽¹¹⁾.

وفي تعريف آخر للاستثمار الأجنبي المباشر، نجد أنه يمثل كل استثمار يتضمّن علاقة طويلة الأجل، و يعكس مصالح مستمرة لطرف مقيم في بلد ما، في منشأة قائمة في بلد آخر، مع تضمّنه لدرجات متفاوتة في إدارة تلك المنشأة وملكيّتها.⁽¹²⁾

وفي سنة 1996، عرّف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر، على أنّه قيام المستثمر الوطني بتمليك 10% على الأقلّ من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال القائمة داخل حدود وطنه الأم، لصالح مستثمر أجنبي، على أن ترتبط هذه الملكية بقدرة هذا الأخير على التأثير في إدارة هذه الشركة.⁽¹³⁾

وعموماً، يرى رواد النظرية الحديثة أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من أنجح الوسائل دعماً للتنمية الشاملة، نظراً لما قد ينجم عنه من منافع و آثارٍ إيجابيّة على البلدان المضيفة، و التي تتمثل أساساً فيما يلي:⁽¹⁴⁾

➤ تمويل و تحقيق التنمية الاقتصادية؛

➤ خلق فرص جديدة للعمل؛

➤ تحسين ميزان المدفوعات؛

➤ نقل التكنولوجيا و المهارات الفنيّة و الإدارية.

وتأخذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة أربعة أشكالٍ مختلفة، تتيح مسارات و اختيارات متعدّدة، أمام كلّ من المستثمر الأجنبي و الدولة المضيفة له. و عموماً، تتمثّل هذه الأصناف فيما يلي:

✓ **الاستثمارات الأجنبية المباشرة المشتركة:** يمثل هذا الشكل استثمار طويل

الأجل، يعقد ما بين طرفين، أحدهما وطني و الآخر أجنبي، غير أنّ المشاركة

في هذا النوع من الاستثمارات لا تتطلب دخول كل طرفٍ شريكٍ حصّة من

رأس المال، فقد يقدّم أحد الطرفين فقط المعلومات أو الخبرة، أو العمل

التكنولوجي، بشرط اشتراكه مع الطرف الآخر في إدارة المشروع.⁽¹⁵⁾

✓ الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: يمثل هذا النوع من

الاستثمارات الأكثر تفضيلاً لدى المستثمر الأجنبي، ذلك أنه يمنحه الملكية

المطلقة للمشروع و الحرية الكاملة في الإدارة.⁽¹⁶⁾

✓ مشاريع أو عمليات التجميع: تتمثل في تلك الاتفاقيات التي يقوم بموجبها

مستثمر أجنبي بتزويد مستثمر وطني بمكونات منتج معين (أجهزة إلكترونية،

قطع سيارات...)، بهدف تجميعها لتصبح منتجاً نهائياً.⁽¹⁷⁾

✓ الشركات متعدّدة الجنسيات: هي شركات تخضع ملكيتها وإدارتها لسيطرة

جنسيات متعدّدة، وتقوم بأنشطتها الاقتصادية في بلدانٍ أجنبية متعدّدة، إلا أنّ

خطط عملها و سياساتها تصمّم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة

معينة، تسمى الدولة الأم، لكنّ نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية لهذه الدولة إلى

دولٍ أخرى، هي الدول المضيفة.⁽¹⁸⁾

3. لمحة مختصرة عن التكتلات الاقتصادية الإقليمية بإفريقيا:

وفيما يلي سيتم إعطاء نظرة موجزة عن التكتلات المعنية بالدراسة:

أ. الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا (الايماو):

ترجع الأصول التاريخية للاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا، إلى سنة 1955م،

عندما انتقل حق إصدار الأوراق النقدية إلى مؤسسة الإصدار لإفريقيا الغربية

الفرنسية و الطوغو، وفي سنة 1959م، تأسس البنك المركزي لغرب إفريقيا ليحلّ

محلّ المؤسسة⁽¹⁹⁾، إلا أنّ البداية الفعلية كانت في ماي 1962م، بعد حصول هذه

الدول على استقلالها، حيث تمّ التوقيع على المعاهدة المسماة باتفاقية التعاون

النقدي، بين الدول الأعضاء آنذاك: ساحل العاج، البنين (كانت تسمى سابقا

داهومي)، بوركينا فاسو (كانت تسمى سابقا فولتا العليا)، مالي، موريتانيا، النيجر و

السنغال، والتي دخلت حيز التنفيذ في 2 نوفمبر 1962م، وتمّ التوقيع على المعاهدة

الثانية في سنة 1973م - مع انسحاب مالي منها قبل أن تدخل حيز التنفيذ - والتي

تتصّر على إنشاء عملة موحّدة، وقد تمّ اختيار سعر صرفٍ موحّد، يربطها بالفرنك الفرنسي سابقاً، حدّد بـ 1FF=50CFA (الأورو حالياً)، وتمّ نقل مقرّ البنك المركزي من باريس إلى داكار عاصمة السنغال في سنة 1978م، وكذا تعيين محافظٍ أفريقي، و بالتالي تخفيض التمثيل الفرنسي في مجلس الإدارة.⁽²⁰⁾

وعرف الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا دخول وخروج عديد من الدول: دخول توجو في 27 نوفمبر 1963، وخروج موريتانيا وإصدارها لعملتها الوطنية سنة 1972م، ثم عودة مالي إلى الاتحاد سنة 1972م.⁽²¹⁾

بعد تفاقم الأزمات الاقتصادية خلال الثمانينات، أدركت دول الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا، بأنّ هذا المستوى من التكامل لا يمكنها من تحقيق أهدافها، فاجتمعت الدول الأعضاء في 10 جانفي 1994م من أجل تعزيز التكامل الاقتصادي فيما بينها، من خلال إنشاء سوق مشتركة تقوم على حرية تنقل مختلف السلع والخدمات، وكذا الأشخاص ورأس المال، مع وضع تعريفٍ جمركيةٍ مشتركة. و بذلك، تمّ إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا بموجب معاهدة وقّعت في داكار من طرف الدول الأعضاء، ودخلت حيّز التنفيذ في 1 أوت 1994م بعد التصديق عليها من قبل الدول الأعضاء. وفي 2 ماي 1997م أصبحت غينيا بيساو العضو الثامن للاتحاد.⁽²²⁾

ويهدف الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا إلى⁽²³⁾ :

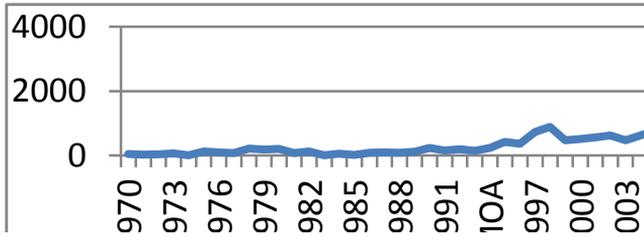
- تعزيز القدرة التنافسية للأنشطة المالية والاقتصادية للدول الأعضاء، في إطار اقتصاد مفتوح و تنافسي، و بيئة قانونية ملائمة.
- ضمان تقارب الأداء و السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء بإجراء مراقبة متعدّدة الأطراف.
- إنشاء سوق مشتركة بين الدول الأعضاء تقوم على حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورأس المال، فضلاً عن تقرير تعريفات جمركية خارجية مشتركة وسياسة تجارية مشتركة.

تتنسيق السياسات القطاعية الوطنية من خلال تنفيذ إجراءات مشتركة، لاسيما في مجال تنمية الموارد البشرية، استخدام الأراضي، الزراعة، الطاقة، الصناعة، التعدين، النقل، البنية التحتية والاتصالات.

ضمان السير الحسن لعمل السوق المشتركة وكذا قوانين الدول الأعضاء، خصوصا نظام الضرائب.

إنّ تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا، يتطلب منا معرفة تدفقاته السنوية أو الإجمالية، و ذلك لمعرفة مدى قدرة الدول المضيفة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مختلف الدول الأجنبية، ونوضح تطور تدفقاته في الشكل الموالي:

الشكل 1: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى الايموا



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات UNCTADSTAT

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنّ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا يمكن تقسيمها إلى مرحلتين أساسيتين، حيث تميزت المرحلة الأولى بتذبذب في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد من سنة 1970 وحتى سنة 1994 رغم إنشائهم للاتحاد النقدي، حيث لم تتجاوز تدفقاته 200 مليون دولار أمريكي، إلا أنّ المرحلة الثانية منذ سنة 1995 فتميّزت بارتفاع متواصل وبوتيرة أسرع لتصبح حوالي 2640 مليون دولار أمريكي في سنة 2017 مقابل 422 مليون دولار أمريكي في أولها، ويرجع هذا إلى إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي في سنة 1994 الذي عمل على توفير المناخ الملائم وآليات أكثر فعالية من خلال حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات وكذا رأس المال،

ماعدًا سنتي 2009 و2014 الذي عرف فيهما تراجعًا بسبب الأزمة المالية العالمية وأزمة أسعار النفط على التوالي.

ب. الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (السيماك)

ترجع فكرة إنشاء الاتحاد النقدي بين دول إفريقيا الوسطى إلى أبريل 1959م، عند إنشاء البنك المركزي الموحد (BEAC)، ليحلّ محلّ مؤسّسة الإصدار لإفريقيا الاستوائية الفرنسية والكامرون، و إنشاء الاتّحاد الجمركي الاستوائي (UDE)، في ديسمبر 1959م، بين إفريقيا الوسطى، التشاد، غابون والكونغو. وفي سنة 1961م انضمت الكاميرون للاتحاد. وفي 8 ديسمبر 1964م، تمّ التوقيع على معاهدة برازافيل بالكونغو، وتمّ إنشاء الاتّحاد الجمركي والاقتصادي لإفريقيا الوسطى (UDEAC)، والذي دخل حيّز التنفيذ في سنة 1966م. كما تمّ التوقيع في سنة 1973م على مواصلة اتفاقية التعاون النقدي، و تمّ نقل مقر البنك المركزي من باريس إلى ياوندي عاصمة الكامرون، في سنة 1977م، وكذا تعيين محافظ أفريقي و بالتالي تخفيض التمثيل الفرنسي في مجلس الإدارة. وفي سنة 1983م انضمت غينيا الاستوائية. (24)

وبعد تفاقم الأزمات الاقتصادية خلال الثمانينات، عملت دول الاتّحاد الجمركي و الاقتصادي لإفريقيا الوسطى تعزيز تكاملها، فاجتمعت في 16 مارس 1994، و وقّعت في نجامينا بتشاد على معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC)، حلّت محلّ الاتحاد في 1998، والتي تهدف إلى:

➤ إنشاء سوقٍ مشتركة، تقوم على حرية تنقّل الأشخاص، السلع والخدمات، ورؤوس الأموال.

➤ وضع إدارة مالية موحّدة داخل الإتحاد.

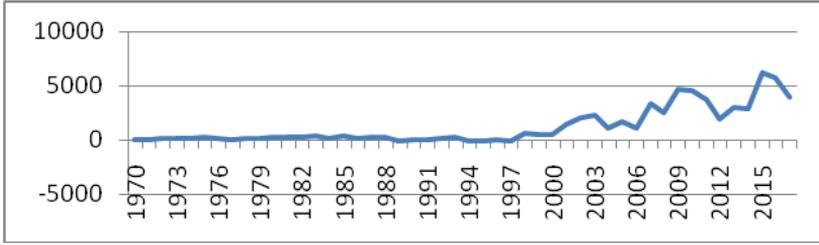
➤ تحقيق بيئة آمنة لمزاولة الأنشطة الاقتصادية والتجارية بشكلٍ عام.

➤ توحيد السياسات و التشريعات داخل الدول الأعضاء.

وسيتّم توضيح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا خلال الفترة 1970-2017 وذلك لمعرفة مدى قدرة التكامل

الاقتصادي بين هذه الدول في تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل 2: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى السيماك



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات UNCTADSTAT

يتضح من الشكل أعلاه أن هناك ثباتاً ملحوظاً من بداية الفترة وحتى سنة 1997، فقد كانت تدور حول متوسط يقل عن 400 مليون دولار أمريكي سنوياً، ويعود هذا إلى ضعف الحوافز المالية وغير المالية الممنوحة له، أو للقيود المتعددة المفروضة عليه.

وابتداء من سنة 1998، وفي الفترة الثانية للتحليل، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا طفرة كبيرة وصلت لذروتها في سنة 2015، فقد بلغت تدفقاته خلال تلك السنة ما يقرب من 6216 مليون دولار أمريكي، أي أنها تزيد عن خمسة عشر أضعاف المتوسط الذي شهدته في الفترة الأولى وهذا يعكس قدرة هذه الدول، بعد إنشاء الجماعة الاقتصادية والنقدية، على زيادة حجم و فرص الاستثمارات الأجنبية، لكن سرعان ما تراجعت في آخر فترة الدراسة لتصل إلى 3986 مليون دولار أمريكي، وعلى الرغم من هذا الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها ما زالت تتفوق كثيراً على متوسط بداية الفترة.

ت. السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا):

ترجع جذور إنشاء السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا إلى منتصف 1960م، بعدما حظيت فكرة التعاون الاقتصادي الإقليمي باهتمام كبير، مبرز فترة ما بعد

الاستقلال في معظم إفريقيا، و في ظلّ هذه الظروف عقدت لجنة الأمم المتّحدة الاقتصادية لإفريقيا (ECA) اجتماع وزاري للدول المستقلة حديثاً، في شرق وجنوب إفريقيا، في سنة 1965م، للنظر في مقترحات إنشاء آلية لتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، و أوصى الاجتماع الذي عقد في لوساكا بزامبيا على إنشاء الجماعة الاقتصادية لدول شرق وجنوب إفريقيا. وفي سنة 1978م، اجتمع وزراء التجارة والمالية والتخطيط في لوساكا، وتمّت إقامة منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب إفريقيا (PTA)، في "إعلان نوايا لوساكا"، على مدى فترة 10 سنوات، لتتحول فيما بعد إلى سوقٍ مشتركة، وتمّ التوقيع على معاهدة إنشاء منطقة التجارة التفضيلية في لوساكا في 21 ديسمبر 1981، والتي دخلت حيّز التنفيذ في 30 سبتمبر 1982، بعد أن تمّ التصديق عليها من قبل تسع دول، هي أثيوبيا، أوغندا، جزر القمر، جيبوتي، زامبيا، الصومال، كينيا، ملاوي وموريشيوس، وانضمت بوروندي ورواندا إلى منطقة التجارة الحرّة في 1 يناير 2004.⁽²⁵⁾

و تم التوقيع على معاهدة إنشاء السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا "الكوميسا"، في 5 نوفمبر 1993، في كمبالا بأوغندا، وتمّ التصديق عليها في ملاوي، يوم 8 ديسمبر 1994، لتحلّ محلّ منطقة التجارة التفضيلية السابقة (PTA) كما كان محدّد من قبل، وبذلك تأسّست "الكوميسا" كمنظمة للدول ذات السيادة المستقلة الحرة، التي وافقت على التعاون من أجل تطوير مواردها الطبيعية والبشرية، خدمة لأفراد مجتمعها. و عموماً، تضمّ الكوميسا 19 دولة عضو، هي أثيوبيا، أوغندا، جزر القمر، جيبوتي، زامبيا، كينيا، ملاوي، موريشيوس، سيشل، بوروندي، كونغو، مصر، اريتيريا، زيمبابوي، سوزيلاندا، روندا، مدغشقر، ليبيا والسودان. وتتمثّل أهداف الكوميسا فيما يلي:

- تحقيق التنمية المستدامة في الدول الأعضاء؛
- تشجيع التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي من خلال تعزيز علاقات التعاون بين الدول الأعضاء؛
- العمل على خلق بيئة مواتية لجلب الاستثمارات الأجنبية؛

➤ العمل على تشجيع السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء من أجل

تعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة،

➤ العمل على تشجيع العلاقات بين الدول الأعضاء وبقيّة دول العالم، وكذا

تبني المواقف المشتركة في المحافل الدولية؛

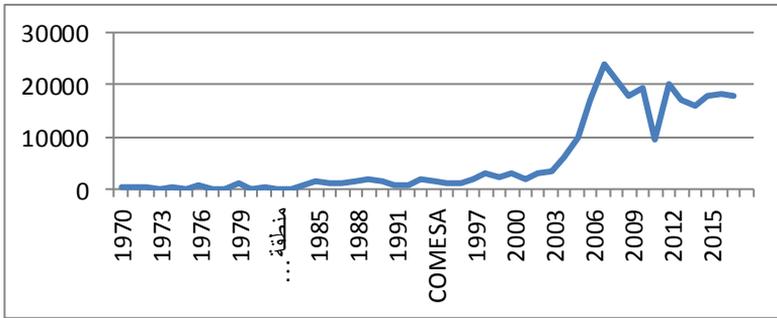
➤ العمل على تحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الإفريقية.

وسيتّم عرض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للسوق المشتركة لشرق

وجنوب إفريقيا (الكوميسا) من سنة 1970 وإلى غاية سنة 2017، بهدف تحديد قدرة

إنشاء هذه السوق المشتركة على تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر تحديدا.

الشكل 3: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى الكوميسا



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات UNCTADSTAT

إنّ التطوّرات التي شهدتها الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للسوق المشتركة

لشرق وجنوب إفريقيا كما هو موضح في الشكل أعلاه، يمكن تقسيمها إلى ثلاثة

فترات رئيسية، وكانت السمة الرئيسية للفترة الأولى منذ سنة 1970 وحتى سنة

1981 ثباتا ملحوظا، فقد كانت تدور حول متوسط يقل عن 300 مليون دولار

أمريكي سنويا، ويعود هذا إلى القيود المتعددة المفروضة عليه.

وابتداء من سنة 1982، وفي الفترة الثانية للتحليل، شهدت تدفقات الاستثمار

الأجنبي المباشر الوافد للسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا ارتفاعا ملموسا مقارنة

بالفترة الأولى حيث بلغ 1821 مليون دولار أمريكي في سنة 1993 مقابل 51

مليون دولار أمريكي في أولها، ويعود هذا إلى إنشاء منطقة التجارة التفضيلية.

أما الفترة الثالثة للتحليل، أي منذ سنة 1996، فتميزت بارتفاع كبير وبوتيرة أسرع من الفترة الثانية، فقد بلغت ذروته في سنة 2007 حيث بلغت تدفقاته حوالي 23972 مليون دولار أمريكي، وهذا يعكس قدرة هذه الدول، بعد إنشاء السوق المشتركة، على زيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن سرعان ما تراجعت في سنة 2011 لتصل إلى حوالي 9335 مليون دولار أمريكي، إلا أنّ هذا الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لم يدم طويلا، ليرتفع مرة أخرى ليصل إلى 17746 مليون دولار أمريكي في سنة 2017.

ثانيا: الدراسة القياسية

من أجل معرفة أثر التكامل الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر، تم استخدام طريقة التكامل المشترك لأنجل-جرانجر، وباستعمال بيانات سنوية من سنة 1995 إلى غاية 2016، والتي استخرجت من قاعدة البيانات UNCTADSTAT، وذلك بتقدير المعادلة التالية:

$$FDI = c_0 + c_1 INTR + \varepsilon$$

علما أنّ:

FDI: يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى المنطقة المتكاملة.

INTR: يمثل التجارة البينية بين الدول الأعضاء.

c₁, c₀: معاملات النموذج.

ε: المتغير العشوائي.

1. اختبار جذر الوحدة:

يسمح اختبار جذر الوحدة بمعرفة مدى استقرار السلاسل الزمنية موضع الدراسة، وتحديد درجة تكاملها، و يعتبر اختبار ديكي فولر الموسع من بين أهم الأساليب المستعملة في ذلك؛ حيث يتضمّن ثلاثة معادلات انحدارٍ مختلفة، تحتوي الأولى على الحدّ الثابت، وتحتوي الثانية الحدّ الثابت والاتجاه العام، أما الثالثة فبدون حدّ ثابت و بدون اتجاه عام، ويتمّ اختبار فرضيتين، تتمثل الأولى في فرضية العدم B=0:0H، والتي تعني وجود جذر الوحدة أو المتغير غير المستقر، إذا كانت القيمة

المطلقة t المحسوبة أصغر من القيمة المطلقة لـ t الجدولية، وهو ما يتطلب إعادة الاختبار مرّة أخرى، لكن بعد أخذ الفروق، أما الفرضية الثانية، فهي الفرضية البديلة $B \neq 0:1H$ ، التي تدلّ على استقرار السلسلة، وذلك إذا كانت القيمة المطلقة t المحسوبة أكبر من القيمة المطلقة t الجدولية، ومتى وجدت السلسلة الأصلية ساكنة عند المستوى؛ فهذا يعني أنّها متكاملة من الدرجة الصفر (0) ، أما إذا تطلّب الأمر أخذ الفروق $(1, 2, \dots, d)$ لجعلها مستقرّة، فنقول أنّها متكاملة من الدرجة (d) ⁽²⁶⁾ ويوضح الجدول التالي النتائج التي تمّ الحصول عليها:

الجدول 1: نتائج إختبار ديكي فولر الموسّع ADF

INTR		FDI		القطاعات	البلد
t المحسوبة عند الفرق الأول	t المحسوبة عند المستوى	t المحسوبة عند الفرق الأول	t المحسوبة عند المستوى		
-4.21	-0.39	-3.00	-0.79	قاطع	البنما
-4.50	-2.15	-4.05	-2.26	قاطع واتّجاه زمني	
-4.88	1.38	-2.17	0.28	بدونهما	
-5.13	-1.14	-4.36	-1.79	قاطع	السيماك
-5.00	-1.82	-4.67	-1.19	قاطع واتّجاه زمني	
-5.05	0.02	-4.29	-0.52	بدونهما	
-3.59	-0.43	-5.74	-1.38	قاطع	الكويتا
-3.44	-1.83	-5.62	-2.14	قاطع واتّجاه زمني	
-3.17	1.19	-5.61	-0.12	بدونهما	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

علماً أنّ t الجدولية هي كما يلي:

الجدول رقم 2: t الجدولية عند 1% و 5% و 10%

بدونهما	قاطع و اتّجاه زمني	قاطع	
-2.679735	-4.467895	-3.808546	1%
-1.958088	-3.644963	-3.020686	5%
-1.607830	-3.261452	-2.650413	10%

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews 9

نلاحظ من خلال الجدولين قبول فرضية العدم؛ لأنّ القيمة المطلقة لـ t المحسوبة أصغر من القيمة المطلقة لـ t الجدولية لجميع متغيّرات الدراسة، مما يعني وجود جذر الوحدة، وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى، لذلك نقوم بعد ذلك باختبار الفرق الأول، أين يتّضح لنا رفض فرضية العدم لأنّ قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية مما يعني خلو السلاسل الزمنية من جذر الوحدة وبالتالي استقرارها عند الفرق الأول، ومنه نقول أن متغيّرات الدراسة مستقرّة بعد أخذ الفرق الأول، وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الأولى.

2. تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك:

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيّرات الدراسة وأنها متكاملة من نفس الدرجة ألا وهي الدرجة الأولى (I(1) فسيتم تقدير العلاقة بين المتغيّرات في الأجل الطويلة باستعمال طريقة المربعات الصغرى:

الجدول 3: معادلة انحدار التكامل المشترك

المتغيّر التابع: FDI				
معامل التحديد المعدّل	الاحتمال	المعاملات		
0.785446	0.0000	0.423226	INTR	الايما
	0.3963	-178.9782	C_0	
0.584734	0.0001	1.280651	INTR	السيماك
	0.1936	619.7666	C_0	
0.641097	0.0000	0.914025	INTR	الكوميسا
	0.4597	1364.592	C_0	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

يتبيّن من الجدول أعلاه ما يلي:

✓ القدرة التفسيرية للنموذج وهذا ما يدل عليه معامل التحديد المعدل 0,78 بالنسبة لايما و 0,58 بالنسبة السيماك و 0,64 بالنسبة للكوميسا وبالتالي فان المتغير المفسر ألا وهو التجارة البنينة تفسر حوالي 78%، 58%

و64% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وهو الاستثمار الأجنبي المباشر؛

✓ إنّ التجارة البينية تؤثر ايجابيا ومعنويا على الاستثمار الأجنبي المباشر في كل التكتلات، مما يدل على أنها قامت بتقديم كبير في دمج اقتصادياتها وبالتالي الاستفادة من مزاياه؛

✓ إنّ كل زيادة في التجارة البينية بنسبة 1% تؤدي الى زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 42,3% في الايموا، وهو معنوي لان قيمة الاحتمال 0.0000 أقل من 5%؛

✓ إنّ كل زيادة في التجارة البينية بنسبة 1% تؤدي الى زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 128,06% بالنسبة للسيماك، وهي معنوية لان قيمة الاحتمال 0.0001 أقل من 5%؛

✓ إنّ كل زيادة في التجارة البينية بنسبة 1% تؤدي الى زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 91,4% بالنسبة للكوميسا، وهي معنوية لان قيمة الاحتمال 0.0000 أقل من 5%.

3. اختبار استقرارية سلسلة البواقي:

من أجل قبول علاقة التكامل المشترك يجب أن تكون البواقي e_t مستقرة عند المستوى وهي المزيج الخطي المتولد من علاقة الانحدار طويلة المدى:

$$e_t = FDI - \hat{a}_1 INTR - \hat{a}_0$$

وبيّنت نتائج اختبار ADF النتائج التالية:

الجدول 4: اختبار ديكي فولر الموسع ADF لبواقي الانحدار

t المحسوبة عند المستوى		
-3.67	قاطع	الايماوا
-3.63	قاطع و اتجاه زمني	
-3.76	بدونهما	
-3.84	قاطع	السيماك
-3.83	قاطع و اتجاه زمني	
-3.99	بدونهما	
-3.34	قاطع	الكوميسا
-3.25	قاطع و اتجاه زمني	
-3.40	بدونهما	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9

يبين الجدول أعلاه أنّ سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى، لأنّ قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية، مما يدلّ على وجود تكامل مشترك بين التجارة البينية والاستثمار الأجنبي المباشر.

1. نموذج تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة عند نفس الدرجة ألا وهي الدرجة الأولى (1)، ووجود علاقة تكامل مشترك فسيتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يعمل على تعديل أي حالة غير متوازنة نحو التوازن في المدى الطويل، ويتم ذلك بإدخال البواقي المقدرّة في معادلة الانحدار كمتغير مفسر متباطئ بفترة واحدة، بالإضافة إلى إدخال الفروق للمتغيرات الأخرى، وذلك كما يلي:

$$d(FDI) = a_0 + a_1 d(INTR) + a_3 ECT_{t-1}$$

مع العلم أنّ:

ECT معامل تصحيح الخطأ

a_3 معلمة قوة الرجوع الى التوازن التي يجب أن تكون معنوية وسالبة.

وننتج تقدير نموذج تصحيح الخطأ موضحة في الجدول الموالي:

الجدول 5: نتائج نموذج تصحيح الخطأ

المتغير التابع: D(FDI)			
الاحتمال	المعاملات	المتغيرات المستقلة	
0.6460	0.062582	D(INTR)	الايماو
0.0469	-0.426784	RESID02(-1)	
0.5478	0.366660	D(INTR)	السيماك
0.0333	-0.470591	RESID02(-1)	
0.2618	0.574437	D(INTR)	الكوميسا
0.0891	-0.365499	RESID02(-1)	

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج 9 Eviews

يتبين من خلال الجدول أعلاه معنوية معامل تصحيح الخطأ مع الإشارة السالبة مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في التكتلات الاقتصادية محل الدراسة، مما يعني ان الاستثمار الأجنبي المباشر يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة 42,6% للايماو وبنسبة 47,05% للسيماك وبنسبة 36,5% للكوميسا، كما نلاحظ أن التجارة البينية غير معنوية لأن قيمة الاحتمال أكبر من 5% مما يعني عدم وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة البينية في الأجل القصيرة.

الخاتمة:

تبيّن لنا من خلال هذه الدراسة، أنّ التكامل الاقتصادي يلعب دوراً مهماً في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، في كلّ من الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لإفريقيا الوسطى، والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا، على الأجل الطويلة، و ذلك خلال الفترة 1995-2017، حيث أظهرت الدراسة القياسية النتائج التالية:

➤ إنّ جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول؛ مما يعني أنّها متكاملة من نفس الدرجة، و هذا ما يعني في نفس الوقت إمكانية وجود علاقة بينها في المدى الطويل؛

➤ من خلال تقدير معادلة التكامل المشترك، تبين لنا وجود علاقة طردية ومعنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد والتجارة البينية؛ مما يعني أنّ تعميق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء له تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر؛

➤ أوضح تقدير نموذج تصحيح الخطأ أنّ معامله معنوي وسالب، مما يؤكد مرة أخرى على وجود علاقة توازنية في الآجال الطويلة بين متغيرات الدراسة؛

➤ عدم وجود علاقة بين متغيرات الدراسة في الآجال القصيرة، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، التي تؤكد أنّ التكامل الاقتصادي يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر فقط في المدى الطويل.

وعموماً، توصلت هذه الدراسة، أنّ التكامل الاقتصادي يؤثر إيجابياً على الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وهو ما يعطي دفعاً أقوى للدول الأعضاء المعنية بهذه الدراسة نحو تحقيق المزيد من التنسيق والاندماج فيما بينها، بما يمكنها من تعزيز قدراتها، للاستفادة أكثر من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتم التوصل من خلال هذه الدراسة الى التوصيات التالية:

➤ الاهتمام أكثر سواء بالتكامل الاقتصادي أو الاستثمار الأجنبي المباشر وعدم الاعطاء الأولوية لقضايا السلام؛

➤ احترام المراحل النظرية المعروفة للتكامل الاقتصادي؛

➤ التقليل من تعدد العضويات وتداخلها في التكتلات الاقتصادية الإقليمية بإفريقيا؛

➤ التعريف بفرص الاستثمار التي تتميز بها الدول الإفريقية وخصوصاً دول الأيموا، السيماك والكوميسا.

المراجع:

- (1) Magnus Blomström and Ari Kokko " **Regional Integration And Foreign Direct Investment**", Working Paper Series in Economics and Finance No. 172 May 1997.
- (2) Francesca Di Mauro" **The Impact Of Economic Integration On Fdi And Exports: A Gravity Approach** " centre for european policy studies, 2000.
- (3) Florence Jaumotte ” **Foreign Direct Investment and Regional Trade Agreements: The Market Size Effect**” Revisited, IMF Working Paper WP/04/206, 2004.
- (4) Ting Gao " **Foreign Direct Investment And Growth Under Economic Integration** " Journal of International Economics, 2005.
- (5) Amany Fakher " **The impact of economic integration on FDI: applied study on ASEAN**" International Journal of Trade and Global Markets, 2012, vol. 5.
- (6) عبد المنعم السيد علي" **الاتحاد النقدي الخليجي والعملة الخليجية المشتركة**" مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط1، 2008.
- (7) مصطفى عبد العزيز مرسي" **التكامل الاقتصادي والوظيفة الجديدة: مدخل نظري مع إشارة إلى التجربة الخليجية**" حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الكويت، 2003.
- (8) Bela Balassa " **The Theory of Economic Integration** " R.D. Irwin, 1961, p1.
- (9) كامل بكري" **التكامل الاقتصادي**" المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، سنة 1984.
- (10) حسين عمر" **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق**" دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، سنة 1998.
- (11) حسان خضر" **الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف و قضايا**"، مجلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، السنة الثالثة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سنة 2004.

- (12) United nations "World investment report 2010, Investing in a Low-Carbon Economy, methodological note" NEW YORK and GENEVA , 2010 .
- 13 Yves Simon et Delphine Lautier "finance internationale" 9^e édition , Economica, paris, 2005.
- (14) نزيه عبد المقصود محمد مبروك " الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية " دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، سنة 2007.
- (15) Ayse Bertrand " Mergers and acquisitions (M&As), Greenfield investments and extension of capacity" direct investment technical expert group (DITEG), 2004.
- (16) حسين العسرج "سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية"، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، رقم 83، الكويت، ديسمبر 2005.
- (17) مركز المشروعات الدولية الخاصة "الاستثمارات الأجنبية المباشرة" القاهرة، سنة 2004.
- (18) أحمد عبد العزيز & وآخرون "الشركات المتعددة الجنسيات و أثرها على الدول النامية" مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد الخامس و الثمانون، جامعة المستنصرية، العراق، سنة 2010.
- (19) رتان بهاتيا " تجربة الاتحاد النقدي لغربي افريقيا" بحوث ومناقشات ندوة التكامل النقدي العربي: المبررات-المشاكل-الوسائل، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط 3، سنة 1986.
- (20) http://www.uemoa.int/Pages/UEMOA/L_UEMOA/Historique.aspx
- (21) Sampawende Jules-Armand Tapsoba " **Intégration Monétaire Africaine et Changements Structurels: Commerce, Partage des Risques et Coordination Budgétaire** " Thèse de Doctorat, Université d'Auvergne Clermont-Ferrand I, 2009.

(22) محمد محمود الامام "تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي" مركز

دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، سنة 2004.

(23) <http://www.uemoa.int>.

(24) <http://www.cemac.int/apropos>.

(25) http://about.comesa.int/index.php?option=com_content&view=article&id=95&Itemid=191.

(26) Regis Bourbonnais " **Économétrie Manuel et exercices corrigés** "8 éd, Dunod, Paris, 2011.